لنتيجة التاليف بين طرفها اذ على تقدير صدقها لم يصدق نتيجة التاليف صدق
نقيضها وينتظم معها قياسا مؤلفا من الحملي والمتصل منتجا لاستلزام مقدم المتصل
تاليها وقد كانت سالبة هف مثاله ليس كلما كان كاج ب فليس كلما ب او ليس كلما كان
اذ فليس كل د ينتج كل ه برهانه ان الصغرى يستلزم كلما ج او لا الصدق نقيضه
وهو ليس كل ا فتنظم مع مقدم الصغرى هكذا كلما كان كل ا ج ب فكل ج ب ليس كل ج
او مما نتيجان كلما كان كل ج ب فليس كل ب او هو نقيض الصغرى والكبرى يستلزم
كلا نعني ما ذكرنا او كلما صدق الصغرى والكبرى صدق كل ج او كلا ه وكلما صدق
صدق كل ج ه فكلما صدق الصغرى والكبرى صدق كل ج ه وهو المطلوب الثالث من
منفصلتين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما وشرط انتاجه كلية احدى
المقدمتين واختلافهما بالكيف واتحادهما بالجنس بان يكونا ما نعتي الخلو او مانعتي
الجمع وانتاج نقيض نتيجة التاليف بين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف
السالبة فيما نعتي الخلو وبالعكس اي انتاج نقيض نتيجة التاليف بين المتشاركين
مع طرف السالبة لطرف الموجبة فيما نعتي الجمع وبرهانه بالخلف من القياس المؤلف
من الحملي والمتصل ثم من المتصل والمنفصل وذلك لانه متى صدقت مانعتا الخلو
فلو لم يصدق نتيجة التاليف لصدق نقيضها ويلزم كلما صدق طرف الموجبة
صدق طرف السالبة بالقياس المؤلف من الحملي والمتصل هكذا كلما صدق طرف الموجبة
صدق طرف الموجبة ونقيض نتيجة التاليف مفروض الصدق فكلما صدق طرف
الموجبة صدق طرف السالبة وينتظم مع الموجبة قياس من المتصلة والمنفصلة
منتجا القولنا دايما اما ا طرف السالبة او الحد الاوسط وقد كانت سالبة هف
وقس عليه اذا كانت المنفصلتان مانعتي الجمع فلا فرق الا في استلزام طرفي التالي
مثال مانعتي الخلو دايما اما كل ج ب واما هز وليس دايما اما هز او بعض ب ينتج لانه
منح او لا بعض ب ويلزمه كلما كان كل ج ب فبعض ب لانه كلما كان كل ج
فكل ج ب وبعض ا فكلما كان كل ج ب فبعض ب او منتظم مع الموجبة هكذا كل

منتجه لنتيجة التاليف كذلك اعتبر مانعة الجمع السالبة لكن النتيجة سالبة مجانسة
المنفصلة من نتيجة والطرف الآخر الا كذبت السالبة المنفصلة اما اذا كانت مانعة
الجمع فلانه لا يصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة التاليف والطرف الآخر
ونتيجة التاليف لازمة للطرف المشارك لما مر ومناف اللازم مناف للملزوم فيكون
الطرف الآخر منافيا للطرف المشارك فلا يصدق السالبة المانعة الجمع هف
واما اذا كانت مانعة الخلو فلانه لو صدق منع الخلو بين نتيجة التاليف والطرف
الآخر كان نقيض الطرف الآخر ملزوما لنتيجة التاليف ونتيجة التاليف ملزومة
للطرف المشارك وملزوم الملزوم ملزوم فيكون نقيض الطرف الآخر ملزوما
للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فيكذب السالبة المانعة
الخلو وان كانت المنفصلة حقيقية موجبة ينتج حيث ينتج الموجبة المانعة
الجمع تلك النتيجة بعينها وينتج حيث ينتج الموجبة المانعة الخلو تلك النتيجة بعينها
لان الموجبة الحقيقية اخص من الموجبة المانعة الجمع والمانعة الخلو ولازم الاعم
لازم الاخص بخلاف ما اذا كانت سالبة لان السالبة الحقيقية اعم والسالبة
المانعة الجمع والمانعة الخلو ولازم الاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم وكل واحدة
منهما اي من مانعة الجمع ومانعة الخلو موجبة كانت او سالبة تنتج صاحبتها اذا
بدلت اجزاءها بنقايضها لارتداد كل منها الى صاحبتها عند تبديل الاجزاء
بالنقايض قال لا فرق بين هذه اقول الانتاج في هذه الاقسام لا يختلف
بكون المحلية صغرى او كبرى لاشتراك البرهان الا اذا كانت اجزاء المنفصلة
مشتركة في موضوع ومتوردة فيه لها كل واحد منها على ذلك الموضوع وهي كبرى
فح ينتج القياس منفصلة كالكبرى في الكيف والجنس اي في كونها حقيقية
ومانعة الجمع ومانعة الخلو كقولنا كل ج ب وكل ب اما ا او اما ه فكل ج اما ا او اما
كالكبرى في الجنس لان الطرف الغير المشارك من المحلية مندرج تحت موضوع المنفصلة
فيتعدى الحكم اليه بالضرورة لكن هذا القياس شبيه بالقياس من الحملي والمنفصلة